الفصل السابع

حـــالة
الديمقـراطية فى مصـر

الحديث عن الموجة الرابعة للتحول الديمقراطى يحملنا بالضرورة إلى قراءة حالة الديمقراطية فى المجتمع المصرى. بالتأكيد الموضوع ليس جديدا. هناك إنتاج فكرى وأكاديمى وصحفى ممتد على مدار أكثر من ثلاثة عقود انصب على سبل استنبات الديمقراطية فى المحيط العربى عامة، وفى الواقع المصرى خاصة. وبالرغم من ذلك فإن الأمر برمته يحتاج إلى قراءة مختلفة، وهندسة سياسية جديدة.

إذا عدنا إلى الأطروحات الأساسية التى استند إليها هذا الكتاب فإنها جميعا تدور حول حالة الأنظمة السياسية التى تسمح بنشوء ما أطلق عليه «الموجة الرابعة للتحول الديمقراطى». فى هذا الصدد هناك ما يشبه التوافق بين الباحثين فى هذا المجال ـ وبالأخص مايكل ماكفول وكارل جيرشمان ـ على أن أكثر الأنظمة عرضة للتحولات الديمقراطية هى تلك التى تجمع فى بنيتها المؤسسية سمات الشمولية والديمقراطية معا.

يقدم النظام المصرى ـ على الأقل منذ منتصف السبعينيات ـ نموذجا للنظم «السياسية المهجنة ـ Hybrid Systems» ويعنى ذلك ـ كما أسلفنا ـ أن يكون للنظام شكل ديمقراطى من حيث وجود برلمان، و نظام حزبى، وانتخابات برلمانية، أضيفت لها انتخابات رئاسية بين عدة مرشحين، ونقابات تجمد بعضها، وفك أسر البعض الآخر، وصحافة تتمتع بسقف حريات مرتفع نسبيا. كل هذا من حيث الشكل الخارجى للنظام، أما الجوهر فلا يزال ذا طابع شمولى، فالبرلمان ليس له دور حقيقى فى صنع السياسة العامة، أو مساءلة السلطة التنفيذية، والنظام الحزبى ضعيف هش مشرذم، والنقابات مضطربة من داخلها، تمارس السياسة الحزبية بدلا من العمل النقابى المهنى، والصحف تحاصرها بيئة تتسم بغياب الشفافية، وانعدام الثقة فى كل ما هو غير حكومى، فضلا عن المشاكل المهنية فى العمل الإعلامى.

أدى كل ذلك إلى حالة من حالات التكلس السياسى الشديد فى السياسة المصرية تتمثل فى غياب قدرة مؤسسات الدولة على إدارة دولاب العمل اليومى، وضعف قدرة منظمات المجتمع المدنى عن التعبير عن مصالح أعضائها الفئوية، يُضاف إلى ذلك تجفيف منابع التغيير، و تعطل ماكينة الحراك السياسى، واشتعال أزمات طائفية وطبقية متلاحقة. غابت السياسة عن المجتمع وحلت البيروقراطية الحكومية ـ بجناحيها المدنى والأمنى ـ لتملأ الفراغ، وتدير ماكينة الدولة والمجتمع. وكان من الطبيعى أن تؤدى الإدارة البيروقراطية لمقادير الأمور إلى تكلس سياسى. فمن سمات العمل البيروقراطى تأجيل التغيير، والخوف من الجديد، والثبات على المألوف، والإبقاء على الوجوه نفسها، والاهتمام بالشكل على حساب المضمون، وينتهى المشهد بالعبارة الشهيرة «كله تمام يا أفندم». لا يمكن لمجتمع يبحث عن التقدم أو على الأقل يكتفى بالحديث عنه أن يسير على هذا النحو دون أن يُصاب بداء التكلس السياسى. المشكلات متغيرة، وأسلوب الإدارة السياسية يجب أن يتغير وفقا لذلك. السياسة تعنى الديناميكية والمبادرة والمغامرة والتغيير. غاب كل ذلك عن المجتمع المصرى، وتحول الثبات إلى سمة من سمات السياسة المصرية على مدار عدة عقود متتالية. الغريب أن هذا التكلس السياسى وجد من يدافع عنه بحجة الاستقرار. وشتان بين الجمود والاستقرار. الجمود يعنى «تقيح وتيبس وتصلب شرايين وضمور» فى العضلات السياسية، أما الاستقرار فيعنى «التغيير والتوافق والتطور الديناميكى» بوتيرة يتوقعها القطاع الغالب من المواطنين بحثا عن هدف منشود. وبين تغير التحديات وتغير أساليب التعامل معها ينشأ الاستقرار الحقيقى، وليس الاستقرار الوهمى المرادف للجمود والتحجر فى الذهن والعمل.

جودة الديمقراطية

إذا طبقنا العناصر الثمانية التى استند إليها لارى دايموند فى تقييم جودة الديمقراطية ـ السابق الحديث عنه ـ سنكتشف مقدار البؤس الذى آلت إليه التجربة الديمقراطية فى الحالة المصرية. وبقليل من التحليل يمكن تبين هذا البؤس بتجلياته المختلفة.

حكم القانون

هناك ما يشبه التوافق الضمنى على تنحية القانون سواء فى علاقة الدولة

بمواطنيها، أو فى علاقة المواطنين بعضهم ببعض. لا تحترم مؤسسات الدولة القانون فى حالات كثيرة، ويبادلها المواطنون الشعور نفسه فى كل الحالات تقريبا.

١ـ هناك تساؤل أساسى ورئيسى حول وظيفة القانون فى المجتمع المصرى، والذى بات منذ ثورة ١٩٥٢م وحتى وقتنا الحاضر يُستخدم بوصفه «أداة» لحل مشكلات أكثر من كونه وسيلة للحفاظ على التوازن بين القوى الاجتماعية. تسبب ذلك فى «تخمة قانونية»، حيث تحول النظام القانونى إلى غابة من التشريعات، المتضاربة والمتناقضة فى كثير من الأحيان، وهو ما أدى ـ فى جانب منه ـ إلى إهدار العدالة. فقد القانون هيبته، ولاسيما بعد أن باتت عملية التشريع ذاتها تفتقر إلى المهنية، وسط شيوع الرغبة فى «سلق القوانين»، واللجوء إلى صياغات ذات طبيعة «مطاطة» و«فضفاضة» فى نصوص بعض القوانين خاصة تلك التى تتصل بالحقوق المدنية والسياسية على نحو يمكن فى أى لحظة توظيفها فى الانقضاض على الحريات الأساسية للمواطنين.

٢ـ القانون ذاته لا يُصنع بشكل ديمقراطى. كثير من أعضاء البرلمان غير مؤهلين لممارسة وظيفة التشريع، وهى حالة أطلق عليها لارى دايموند ظاهرة «الانتخابات بلا معنى»، وذلك عندما يتمخض عن الانتخابات ـ حتى لو جرت بشكل ديمقراطى ـ برلمان غير قادر على أداء وظائفه. فى هذا الصدد تثور الشكوك بشأن تمرير قوانين بعينها أو تأجيل البت فى مشروعات قوانين لسنوات لارتباطها بمصالح شرائح ضيقة فى المجتمع، وانتفاء وجود تعريف دقيق لمفهوم الصالح العام. مثال على ذلك ما أشيع فى أعقاب إلغاء قرارات الحاكم العسكرى بشأن البناء على الأراضى الزراعية قبل وضع إطار تشريعى بديل عام ٢٠٠٤م. وساعد انضمام بعض رجال الأعمال إلى البرلمان سواء بالانتخاب أو بالتعيين على تحقيق ما يشبه الاحتكار فى مجال عملهم الرئيسى. مثال على ذلك ما حدث فى قضية احتكار الحديد المسلح التى تناولتها العديد من التحقيقات والحملات الصحفية المتتالية ناهيك عن سلسلة القضايا التى أصبحت تُعرف فى الصحف بمسميات من قبيل «نواب القروض».

٣ـ الفقراء الذين يشكلون غالبية المجتمع المصرى خاصة إذا أضفنا إليهم بقايا الطبقة الوسطى المتآكلة ـ هم الضحايا الحقيقيون لغياب حكم القانون فى الوقت الذى تنعم فيه

الفئات الصاعدة طبقيا والنخب السياسية بحصانة فعلية فى مواجهة القانون ومؤسسات العدالة. هذه الحالة تقود إلى شيوع ثقافة الخوف عند المواطن العادى، وانصرافه عن المطالبة بأبسط حقوقه الإنسانية. ويصطدم الساعون لنيل حقوقهم بعقبات كثيرة منها: غموض اللغة القانونية، واقتصار معرفتها على رجال القانون الذين قد يستغلون فى بعض الأحيان جهل العامة بها، وارتفاع تكلفة اللجوء إلى مؤسسات العدالة على نحو يجعل من الصعب على الفقراء وذوى الدخول المحدودة الانخراط فى نزاعات قانونية مما يترتب عليه ضياع الحقوق وإهدار مبدأ المساواة فى المراكز القانونية بين المواطنين على الصعيد العملى. ومن أسباب تراجع حكم القانون فى المجتمع تكدس القضايا بالمحاكم نتيجة طول أمد التقاضى، وتداخل القوانين، وضعف المستوى المهنى للقضاة. كل ذلك يؤدى إلى ضياع العدالة. يكمل هذه الصورة ضعف وأحيانًا تواطؤ الجهاز الشرطى المنوط به تنفيذ الأحكام على نحو يجعل من الأحكام القضائية ــ المتأخرة ــ غير ذى جدوى على الصعيد العملى فى أحيان كثيرة.

فى المحاكم عشرات الآلاف من القضايا الوهمية التى يحركها أصحابها لإرباك خصومهم وتعطيل مسار العدالة. يشارك فى هذه الممارسة غير القانونية بعض المحامين أنفسهم. وهكذا يصبح اللجوء لمؤسسات العدالة وسيلة لضياع الحقوق، أو تأخرها مما يجعل الحصول عليها فى نهاية المطاف غير ذى جدوى. من هنا لم يكن غريبا أن يستن البعض قانونا خاصا بهم هو البلطجة. أى العودة إلى دولة ما قبل القانون حين كان الشخص يحصل على حقه بيده، أو بالركون لعزوته وعشيرته... إلخ.

٤ـ هناك حالة ازدراء فعلى من جانب المواطن العادى بالقانون. أبسط مظاهر انتهاك القانون تجرى فى المرور. استن الأفراد قانونا موازيا خاصا بهم فى قيادة السيارات يعتمد على نظرات الأعين، وإشارات الأصابع، وصيحات التنبيه. لا وجود لقواعد قانونية تحكم القيادة فى الشارع. وأصبحت لهذه الإشارات والإيماءات الفوضوية قدسية. فإذا وقعت حادثة يُلام الطرف المخطئ لأنه لم يفهم إشارة اليد التى قام بها الطرف الآخر. ارتضى المجتمع تنحية دولة القانون وتطبيق قانون آخر موازٍ هو قانون الفوضى. ويعد الفساد أداة تسيير هذا النظام حتى صار عرفا متفقا عليه، وأَصبحت له شرعية أكاديمية

تُضاف إلى شرعيته العملية وذلك فى ضوء الدراسات الوظيفية التى تجعل للفساد وظيفة لتحقيق الضبط الاجتماعى من خلال إعادة توزيع الدخول غير العادلة. وفى الممارسة اليومية لا يجد المواطن العادى غضاضة فى أن يمارس المظاهر الشكلية للتدين بالتوازى مع ممارسة الفساد، أى يتحول الإغراق المفرط فى الشكلية الدينية الطقوسية أداة المجتمع للتعتيم على الفساد المستشرى.

المشاركة

تعد المشاركة فى الشأن العام فى أضيق الحدود. فى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عام ٢٠٠٥م بلغت نسبة المشاركة فى التصويت أقل من ربع عدد المقيدين فى جداول الاقتراع الذين يشكلون أقل من نصف عدد السكان (حوالى ٣٣ مليون نسمة من جملة السكان الذين تصل بهم التقديرات إلى ٧٧ مليون نسمة) انصرفت الجماهير عن المشهد السياسى رغم مظاهر الحشد والتعبئة واسعة النطاق التى شاركت فيها فئات عديدة على الأقل فى الانتخابات الرئاسية. عبأت الأجهزة البيروقراطية جموع الموظفين للمشاركة فى الانتخابات، وحشدت المساجد والكنائس روادها للذهاب إلى صناديق الاقتراع، وجمع أعضاء مجلس الشعب الجماهير المساندة لهم، وساقوها إلى لجان التصويت، ودفعت الجمعيات الأهلية الخدمية مرتاديها للذهاب للإدلاء بأصواتهم. تتعدد الأسباب وراء ظاهرة عدم الاكتراث السياسى للمواطن المصرى، من بينها:

١ـ الشعب المصرى لم يعد يعرف السياسة منذ أكثر من نصف قرن. كل ما يعرفه المواطن الذى يحمل قدرا من الوعى أن هناك حزبا واحدا حاكما ـ بصرف النظر عن اسمه ـ قد يكون الاتحاد الاشتراكى أو الحزب الوطنى، بجواره أحزاب هامشية يعرف أسماء بعضها بالكاد، وعلى أقصى اليمين جماعات راديكالية تمثل الإسلام السياسى فى حالة صراع ممتد مع النخبة السياسية المهيمنة على الدولة المركزية. فى انتخابات مجلس الشعب يكون التناحر بين أشخاص، وقدرات مالية، وأحيانا البلطجة أكثر منه تنافس بين برامج. كل ذلك جعل مفهوم السياسة غائبا عن ذهن المواطن، الذى بدأ يتعامل مع الحياة العامة بمنطق بيروقراطى صرف طالما أن سمات البيروقراطية متجسدة

فيها. البيروقراطى لا يترك موقعه، ويشيخ على كرسيه، ويبحث دائما فى اللوائح أكثر ما يفكر فى الواقع، ويضخم إنجازاته ويهون من أخطائه. وفى الواقع السياسى الأشخاص يظلون فى مواقعهم لعقود ممتدة ــ وهى ظاهرة زحفت لأحزاب المعارضة ذاتها، والوجوه فى الحياة العامة تكاد لا تتغير، تتوافق حينا مصالحها، وتتصادم أحيانا مشاريعها، وهناك خطاب تكاذب لا يصمت.

٢ـ التساؤلات الكبرى تطرح فى المجتمع المصرى فى أضيق نطاق، فى حين أن التساؤلات الصغرى تهيمن على مفردات الحياة. أدى ذلك إلى أن يصبح المجتمع فى قمته «ساخنا» وفى أعماقه «سطحيّا». تساؤلات الناس أكثر بساطة مما تتصور النخبة المصرية بشتى تفريعاتها ومشاربها. يكفى مطالعة الصحف حتى نعرف إلى أى حد ينشغل الناس بقضايا بسيطة، وتراودهم تساؤلات أكثر بدائية مما نتخيل. بعد مرور نحو عامين من السخونة السياسية، أى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦م، لا تزال الغالبية العظمى من الشعب المصرى ليست لها علاقة مباشرة بالسياسة. هذه الظاهرة جعلت ما يكتب فى الصحف من تفاعلات ومعارك شيئا، وما يجرى على أرض الواقع شيئًا آخر. أصبحت السياسة ـ بمعنى السعى للتغيير السياسى ـ حكرا على بضعة آلاف، مركزهم الرئيسى وسط القاهرة، سواء فيما يكتب فى الصحف، أو ما يحدث فى شارع عبد الخالق ثروت من مظاهرات ومواجهات. أى أن المجتمع السياسى اختزل فى مجرد شارع. ما سر هذا الانسحاب الجماعى من الحياة العامة، بما تحويه من تفاعلات، لا تخلو أحيانا من طرافة وتشويق، وما تشهده من معارك لا تخلو هى الأخرى من ابتذال واتهامات؟ المسألة بسيطة. يبلغ عدد الفقراء أكثر من نصف عدد السكان. وتقوم مؤسسات التنشئة الدينية بزرع «القدرية» فى نفوس الناس، فلا يرون علاقة بين التردى المعيشى وحتمية التغيير السياسى. ومؤسسة الأسرة تزرع «الخوف» فى أفئدة أبنائها، ومؤسسة الإعلام «متواطئة» تقدم رسائل متناقضة، دين وفهلوة وتحرر وتطرف وجهل وشعوذة، الشخص ذاته الذى يمتلك فضائية تقدم النساء العاريات، هو ذاته الذى يقدم الفنانات المحجبات «التائبات» على فضائية أخرى. ومؤسسات السياسة ــ هى الأخرى ــ بكل أنواعها وأشكالها، حكومية وغير حكومية،

تكرس ثقافة «الاستبداد». إذن هذا الشخص الأمى الفقير هو فريسة أسرة «سلبية»، وإعلام «متواطئ»، ومؤسسة دينية «تواكلية»، ومؤسسة سياسية «مستبدة»... البديل الوحيد أمامه هو الانصراف، والبحث فى التساؤلات البسيطة ــ الساذجة أحيانا ـ طالما أن التساؤلات الكبرى ـ الجادة أحيانا ـ ليس له نصيب فيها. هنا ينشط أهل الشعوذة الدينية ــ إسلاميا ومسيحيا ــ ينتجون تساؤلات فارغة، وإجابات أكثر ضحالة، ويصبح المواطن فى عجلة إعلام وتربية وتنشئة سياسية تقوم على «التفاهة» بكل ما تعنيه من معان. أسئلة سطحية فى العقائد، والعلاقة مع الآخر الدينى، والجنس، هى حديث الساعة، والأبطال الحقيقيون هم من يفتون فيها. هذا زمن القمص زكريا بطرس والشيخ أبو إسلام، زمن مغن هارب من التجنيد، وممثل يتنازع مع فتاة على بنوة طفلة، وممثلة ارتدت الحجاب وأخرى خلعته، ونائب فى البرلمان يهدد زميله بالحذاء ومرشد للإخوان يحلم بالسلطة وضرب معارضيه بالحذاء، ...إلخ. هناك حرص على أن يكون هذا المجتمع فى أعماقه «تافها»، وفى قمته ساخنا سياسيا، ولو لم توجد عوامل السخونة لوجدت قسرا. ويبدو أن هناك من يريد الإبقاء على مشهد سيارات الأمن المركزى وسط العاصمة، ومتظاهرين يسبون النظام، وندوات صاخبة تحضرها الوجوه الساخطة نفسها... مشهد متكرر يعيد إنتاج نفسه، بالشخوص ذاتها، الخطابات نفسها، والممارسات عينها، كل ذلك لا ينم عن تفاعل سياسى حقيقى.

٣ـ لم تعد المشروعات السياسية تستهوى الشباب، أو تنال قدرا من اهتمامهم، رغم أنهم شريحة أساسية مهمة طالما كان لها دور فى إنضاج التجارب الديمقراطية فى العديد من دول العالم. فى الحراك السياسى من صربيا إلى أوكرانيا مرورا بجورجيا كان الشباب دائما حاضرين متفاعلين يدفعون المجتمع على طريق التغيير الديمقراطى. تمردهم يقودهم إلى رؤية الأشياء من حولهم بمنظور يختلف عن جيل «الكبار» الذى يستقر فى مخيلتهم بأنهم مصدر «النصح والإرشاد» فى عالم لم يعد يروق لهم. وإذا لم ينخرط الشباب فى شئون مجتمعهم، فإن الإصلاح الديمقراطى فى مصر سيظل مجرد حديث «نخب» فى غرف مغلقة، ونشاط لمجموعة من السياسيين،

غالبيتهم ينتمون إلى أجيال الستينيات والسبعينيات فى المقام الأول. الشباب فى حالة اغتراب سياسى. يجب أن نعترف بذلك. الهوية الوطنية ضاقت عن استيعابهم فاختاروا هويات جديدة من صنعهم ــ هويات تفكيكية، تبعثر أكثر ما تجمع، وتجعل رحلة الخلاص الفردى الأنانى أفضل من الخلاص الوطنى الجماعى. البعض تبنى هوية استهلاكية. تحولت بطاقات الائتمان، وماركة السيارة، واسم النادى، ونوعية المنتجع الصيفى إلى أداة تعريفه فى المجتمع. يتعالى على غيره حتى يدارى إحباطه الشخصى. وفريق ثان تبنى هوية الجسد. أصبح إبراز مفاتن الجسد، وتدليله، ومحاولة السمو على غيره من الأجساد هى قناة العبور إلى المجتمع. أغانى الڤيديو كليب، والأفلام الساخنة الملتهبة بمشاهد الإثارة نموذج للهوية الجديدة. وفريق ثالث تبنى هوية الإنترنت. وكأن الحوار مع الشاشة أفضل من المشاركة الجادة على أرض الواقع. عالم جديد من الحرية والسماوات المفتوحة لا يحتاج إلى تأشيرة دخول، لا رقابة أو وصاية عليه. يمكن أن يتجول الشباب بحرية فى مواقع المعرفة، ويكوّن صداقات عابرة للحدود والثقافات. وفريق رابع يلهث وراء لقمة العيش. وقديما قالوا السياسة لم تخلق للجائع. وفريق آخر ارتد إلى الولاء الأضيق بحثا عن المعنى والحماية. عاد الشباب إما إلى الأسرة أو القبيلة أو الجماعة الدينية الطائفية. الشباب القبطى تقوقع فى الكنائس، والشباب المسلم تحصن بالجماعة الدينية والمساجد، وصارت المؤسسة الدينية هى كل عالمه ووطنه بعد أن تلاشى الوطن بمفهومه الواسع. عمليا لم يعد يرى قطاع من الشباب فى الهوية الوطنية إطارا يجمعه. فهو إما أسير هوية استهلاكية أو غريزية أو إلكترونية أو معيشية أو دينية طائفية. الشباب إما عاطلون، أو مستغرقون فى العمل، أو يفترشون المقاهى، أو يعيشون فى ترف. والفئة الأخيرة هم قلة فى مواجهة كثرة كادحة. والنتيجة أن الشباب لا علاقة له بالواقع إما قسرا أو ترفا. الحل هو أن يخرج الشباب من الهويات التفكيكية التى صنعها لنفسه أو فرضها تيار العولمة الجارف عليه، ويجد هوية جديدة تجمعه على أرضية الوطن. الخبرة التاريخية تشير إلى أن الوطنية حين تتلازم مع الديمقراطية تشكل هوية جديدة تجتذب أول ما تجتذب الشباب.

المنافسة السياسية

أحد أهم مشكلات النظام السياسى أن القواعد ـ الرسمية وغير الرسمية ـ تحد من المنافسة السياسية.

١ـ هناك إفراط فى القيود القانونية المفروضة على دخول الفاعلين السياسيين ـ بالأخص الأحزاب السياسية. أدى ذلك إلى وجود كيانات حزبية هشة لا تستند إلى قاعدة اقتصادية اجتماعية، فى الوقت الذى توجد فيه قوى سياسية لها قواعد شعبية ليس لها تنظيم حزبى. توصف هذه القوى فى الأدبيات السياسية بالمحجوبة عن الشرعية، وهى فى الأساس الإخوان المسلمون والشيوعيون، يضاف إليها التيارات التجديدية فى الحركات السياسية القائمة، وبالتحديد مشروعى حزبى الوسط والكرامة.

٢ـ لا تتمتع الأحزاب السياسية بمساحة من الحركة على مستوى الجماهير، مما أدى إلى حصارها فى المقار الحزبية، واقتصار حركتها على إصدار صحف «محدودة التوزيع»، مما أدى إلى غيابها الكامل على مستوى الشارع السياسى.

٣ـ هناك خطاب مناهض للمعارضة السياسية بصورة عامة، فى بعض منابر الإعلام، وإن قل حدته فى العامين الأخيرين، مع حالة الانفتاح الإعلامى النسبى على مستوى الإعلام المرئى، والمكتوب، والإلكترونى. قاد ذلك إلى حالة عدم ثقة فى الأحزاب السياسية على المستوى الجماهيرى.

٤ـ تعانى الأحزاب السياسية من افتقار للديمقراطية الداخلية، وهو ما أدى إلى كثرة الانشقاقات فى صفوفها، وخروج عدد من الكوادر من أبنيتها، وما شهدته عملية انتقال القيادة فى حزب الوفد من أعمال عنف، وبلطجة أدى إلى تشويه الظاهرة الحزبية بصورة عامة.

٥ـ شهدت الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥م عددا من الظواهر السياسية السلبية، من بينها: استخدام أعمال العنف على نطاق واسع، والتضييق على مرشحى المعارضة فى بعض الدوائر، وتوظيف الدين على نحو أجج الشعور الطائفى جماهيريا، رافق ذلك عمليات واسعة لشراء الأصوات على نحو حوّل العملية الانتخابية إلى سوق

للنخاسة السياسية، وحوّل المواطن إلى زبون Client بالمنطق السياسى أكثر من كونه مواطنا رشيدا يمارس حقه الانتخابى.

٦ـ كرست الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥م مفهوم الغلبة السياسية، حيث سعت فصائل المعارضة إلى منافسة بعضها البعض، رغم وجود كيان تنسيقى يجمع بينها، فقد كان هناك حرص من جانب الإخوان المسلمين على إسقاط رموز المعارضة البارزين بدعاوى شتى، أسهم ذلك فى زيادة مشاعر الارتياب والتوجس فى صفوف المعارضة، وقلل من إمكانية تألفها وتوحد صفوفها سياسيا.

المساءلة الرأسية

هناك «عدم إمكانية فعلية» لممارسة المواطنين للمساءلة الرأسية، فقد ثبت على مدار عدة عقود أنهم غير قادرين على إحداث انتقال سلمى للسلطة، وهو ما يجعلهم فى وضع لا يسمح لهم بعقاب الحزب الحاكم بإزاحته من موقعه، أو باستجلاب حزب معارض للحكم. من هنا فإن المساءلة على مستوى «السياسات العليا ـ High Politics» غير واردة، ولم يعد أمامهم سوى «السياسات الصغرى ـ Low Politics» والتى تتمثل فى مساءلة ما هو دون السياسى ـ وأعنى البيروقراطى ـ الإدارى.

١ـ تواجه ممارسة المساءلة ـ على المستوى الشعبى ـ حالة من العناد الثقافى فى الواقع المصرى. فى هذه المسألة تحديدا يبدو التناقض واضحا. فرغم أن هناك نمطا ثقافيا يسود المدن والريف على السواء يقوم على غياب الفردية واقتحام الخصوصية، والنميمة الجماعية، وهو ما يرشح وجود حالة ثقافية تدفع فى اتجاه المساءلة على الصعيد الاجتماعى، إلا أن إثارة مفهوم المساءلة على المستوى العام ـ رغم كثرة الأحاديث وتنامى الخيال الشعبى بشأن قصص الفساد ـ يجد معاندة ومقاومة ثقافية باعتبار أن المساءلة تنطوى على تشكيك فى الذمة. وهناك رغبة عارمة فى مجتمع يشعر بـ«العار» أكثر من شعوره بـ«الذنب» فى التعتيم على الخطأ، وإسدال ستار من السرية على كل ما يتسبب فى افتضاح أمره، وكشف ما يسمى بـ«المستور» على الملأ. هذه الحالة المركبة تكشف ازدواجية فى الثقافة المصرية، بين ممارسة مستمرة للنميمة وانتهاك الخصوصية

الفردية، ومساعى مستمرة للتستر على الأخطاء، وإغلاق ملف كل ما هو مشين، أحيانا باستخدام خطابات دينية تقدم الله «الستار» أكثر ما تقدم الله «العدل».

٢ـ يرتبط بالإدراك الشعبى لمفهوم المساءلة حالة من التبرير لمظاهر تندرج تحت مسمى «الفساد». مفهوم الرشوة أصبح يعادل «الإكرامية» فى الذهنية الشعبية، والتى ترى فيما يدفعه المواطن للموظف الحكومى حتى يحصل على خدمة أفضل وأسرع ـ ربما لا يستحقها ـ أنه بمثابة تعويض للموظف على ضآلة راتبه، وإعانة له على تحمل أعباء الحياة. ولا يعتبر الموظف الحكومى الاستيلاء على الأدوات المكتبية ونقلها إلى بيته يمثل سلوكا غير أخلاقى، خاصة فى ضوء اختفاء الخطوط الفاصلة بين العام والخاص. ويجد الشخص «الفاسد» منطقا حياتيا يبرر به فعله. ولا يجد غضاضة فى أن يمارس المظاهر الشكلية للتدين بالتوازى مع ممارسة الفساد بشكل يومى.

٣ـ يفتقر المجتمع إلى وجود كيانات غير حكومية تدعم الشفافية سواء من خلال إجراء دراسات مقاييس للنزاهة، والتصدى لقضايا الفساد، ونشر ثقافة المساءلة على كافة الأصعدة. هناك فقط ما يمكن تسميته بـ«المنظمات الدفاعية ـ Advocacy Organization» وهى فى الأساس منظمات حقوق الإنسان، باختلاف أنواعها، وتعدد مجالات اهتمامها. هذه المنظمات لا تزال ـ رغم مرور أكثر من عقدين على ظهورها فى الخبرة المصرية ـ «نخبوية» إلى حد بعيد، تطاردها نظرة ريبة من جانب السلطة، وبالأخص الأجهزة الأمنية التى تحتل العلاقة بينها وبين المواطن الجانب الأكبر من نشاط تلك المنظمات. ومن الجدير بالتسجيل أن هذه المنظمات حصلت على وضع أفضل على صعيد المصداقية بصدور التقرير الأول للمجلس القومى لحقوق الإنسان الذى سجل بين دفتيه العديد من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان، وهو الأمر الذى ظلت المنظمات الحقوقية تردده على مدار عدة سنوات.

٤ـ يلعب الإعلام المرئى والمكتوب دورا فى تعميق ثقافة المساءلة، ليس من منطلق أنه يمثل سلطة رابعة ـ كما يتردد ـ ولكن انطلاقا من قدراته التنويرية والتواصلية مع قطاع واسع من الجمهور. وفى الفترة الأخيرة يحيا الإعلام حالة يمكن أن نطلق عليها «غياب سقوف الحرية»، لم تعد هناك أية محاذير أو خطوط حمراء فى تناوله لأية

قضايا فى العمل العام ولاسيما على صعيد الإعلام المكتوب. وكثير من قضايا الفساد التى تداولت فى المحاكم بدأت فى صورة تحقيقات صحفية. ورغم ذلك فإن هناك إشكالية مزدوجة فى هذا الصدد. فمن ناحية تعتمد الصحافة فى المقام الأول ــ فى جانب كبير من القضايا التى تثيرها ــ على ما تقدمه لها الجهات الرقابية والأمنية من معلومات «خام» سواء فى شكل تقارير أو بيانات أو تحقيقات غير معلنة حول قضايا الفساد، وهو ما يجعل الصحافة رهينة لهذه الأجهزة، وتوجهاتها، ومسار العمليات التى تقوم بها. ومن ناحية ثانية فإن قبول الصحافة بمثل هذا الدور الاستدعائى لفضح الفساد، يعنى ضمن ما يعنى القبول الضمنى من جانبها بلعب دور فى حسم الصراعات التى تشهدها مراكز اتخاذ القرار أكثر من تدعيم النزاهة والشفافية. وبصفة عامة أدى تسييس الصحافة، والافتقار إلى المهنية، والركون إلى الخطابات الشعاراتية إلى محدودية إسهام الصحافة فى تحقيق المساءلة.

المساءلة الأفقية

١ـ هناك اختلال فى العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لصالح الأولى. فمن المفترض أن تخضع السلطة التنفيذية للمساءلة أمام السلطة التشريعية سواء فى صورة أدوات الرقابة التقليدية من سؤال وبيان عاجل واستجواب وطرح ثقة، أو فى شكل الموافقة على الموازنة العامة المقدمة. من ناحية أولى يواجه أعضاء مجلس الشعب عوائق قانونية تحول دون ممارستهم وظيفة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. يجرى عادة تأجيل نظر الاستجوابات خاصة فى ضوء انتفاء وجود نص قانونى يلزم المجلس بمناقشة الاستجواب خلال مدة زمنية معينة مثلما كان سائدا فى الخبرة البرلمانية قبل ثورة ١٩٥٢م حين كان يحظر تأجيل الاستجواب المتعلق بالأمور الداخلية لأكثر من شهر. ويؤدى تمتع الحكومة بأغلبية ساحقة ــ تفوق ٧٥٪ من جملة مقاعد مجلس الشعب المنتخب فى ٢٠٠٥م ــ إلى الحيلولة دون إعمال أداة سحب الثقة من الحكومة. وإذا افترضنا نظريا أن بالإمكان طرح الثقة عن وزير أو الوزارة بأكملها فإن الدستور يلزم فى حالة طرح الثقة عن رئيس الوزراء عرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبى فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلا، و إلا

قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة. هذا النص بالغ الغرابة، ولا يوجد مثيل له فى الديمقراطيات الحديثة التى تقضى التقاليد البرلمانية بها باستقالة الحكومة فى حالة طرح الثقة. ومن ناحية ثانية تنص المادة (١١٥) من الدستور على أن الموازنة العامة لا تعتبر نافذة إلا بموافقة مجلس الشعب عليها، الذى ـ حسب النص ـ لا يجوز أن يعدل مشروع الموازنة إلا بموافقة الحكومة. هذا القيد الدستورى يسلب مجلس الشعب اختصاصا أصيلا يكفل لأى برلمان فى الديمقراطيات الحديثة وبصفة عامة فإن هذه المواد الدستورية هى محل تعديل دستورى من المفترض الاستغناء عنه فى أبريل ٢٠٠٧م، ولكن حتى فى حالة إقرار التعديلات الدستورية المقترحة إن العبرة ستظل مرهونة بالممارسة، ولاسيما فى ظل طغيان الغلبية الحكومية فى البرلمان، والذى يحول دون مساءلة حقيقية.

٢ـ تفتقر مصر إلى وجود جهاز محايد يتلقى شكاوى المواطنين، يخضعها للتحليل، والبحث والاستقصاء ويلزم الجهات الحكومية ـ حال ثبوت خطأ موقفها ـ باتخاذ الإجراءات التصحيحية الواجبة. فى خبرة الدول الإسكندناقية هناك جهاز المفوض البرلمانى «الإمبودسمان»، وهى كلمة سويدية تعنى المحامى. يقوم هذا الجهاز بتلقى شكاوى المواطنين العاديين فى تعاملهم مع الإدارة الحكومية، ويتولى فحصها، ومخاطبة الجهة المختصة بغية الحصول على المعلومات الضرورية، وله أن يصدر توجيهات واجبة النفاذ بتصحيح الموقف المخالف. فى السبعينيات أنشأ الرئيس السادات ديوان المظالم على شاكلة الإمبودسمان إلا أن افتقاد الديوان إلى الاستقلالية وخضوعه للسلطة التنفيذية قوض التجربة.

٣ـ تكدس الأجهزة الرقابية، وافتقار الكثير منها إلى الفعالية نظرا للقيود القانونية التى تكبل أدائها لدورها. فإذا نظرنا إلى الجهاز المركزى للمحاسبات، فهو يختص بالرقابة المالية بشقيها القانونى والمحاسبى، ويتبع مجلس الشعب، وبالرغم من ذلك فإن هناك تساؤلات حول استقلالية الجهاز. يتبع الجهاز المركزى للمحاسبات مجلس الشعب إلا أن رئيس الجهاز يعين بناء على ترشيح من رئيس الجمهورية، ويصدر بتعيينه ـ بعد موافقة مجلس الشعب ـ قرار جمهورى متضمنا معاملته المالية. ويفتقد الجهاز المركزى للمحاسبات الفاعلية نظرا لوجود جملة من المشاكل المتكررة التى يكثر الحديث بشأنها

مثل: ظاهرة المتأخرات، وتجاوز الاعتمادات، والتضارب فى البيانات، وقلما يحدث ـ إذ لم يحدث ذلك أصلا ـ أن جرت مساءلة برلمانية للحكومة بموجب ما تحتويه تقارير الجهاز من مخالفات. علاوة على أن الجهاز يعانى أحيانا من نقص الاعتمادات المالية التى تعينه على أداء دوره الضخم. والأمر الذى ينال من فعاليته ـ أسوة بسائر الأجهزة الرقابية ـ إحاطة تقاريره بالسرية الشديدة رغم أن القانون لا يحوى نصا واحدا يقضى بسرية تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات أو غيره. ومن ناحية أخرى تحظى هيئة الرقابة الإدارية بأهمية متزايدة فى ضوء كشفها عن العديد من قضايا الفساد. ورغم الاختصاصات الواسعة التى تتمتع بها إلا أن القانون يحوى نصوصا تنال من فعاليتها، ويجعل دورها رهنا بإرادة السلطة التنفيذية. فمثلا تنص المادة (٨) من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٨م على أنه إذا أسفرت التحريات والمراقبة عن أمور تستوجب التحقيق تحال الأوراق إلى النيابة الإدارية إذا كان الخطأ إداريا، أو تحال إلى النيابة العامة إذا كان بالفعل جريمة جنائية. وتنص المادة على أنه «يتعين الحصول على موافقة رئيس مجلس الوزراء بالنسبة للموظفين الذين هم فى درجة مدير عام فما فوقها، أو الموظفين الذين تتجاوز مرتباتهم الأصلية ١٥٠٠ جنيه سنويا عند إحالتهم للتحقيق». معنى ذلك أن رئيس الوزراء يستطيع أن يبسط حمايته على أى موظف حكومى. ومما يضعف كذلك من الدور الذى تقوم به هيئة الرقابة الإدارية تشابه وتضارب الاختصاصات بينها وبين النيابة الإدارية، إذ يخول القانون لكلتا الجهتين سلطات الرقابة والتحريات وفحص الشكاوى والكشف عن المخالفات المالية والإدارية.

الحرية

١ـ تشهد الحريات السياسية والمدنية حالة من حالات التراجع، بعضها يعود إلى التضييق على المجال السياسى بترسانة من القوانين المقيدة، تعززها حالة الطوارئ الممتدة منذ عدة عقود، وبعضها يعود إلى أسباب اقتصادية اجتماعية جعلت من الترشيح فى الانتخابات مرتبطا بالقدرات المالية فى الإنفاق على الحملات الانتخابية، وأصبح عامل الانتهازية يحكم السلوك التصويتى لقطاعات واسعة من المواطنين فضلت بيع أصواتها نظير مبالغ مادية أو سلع عينية، وهو ما يعكس عدم ثقة الجمهور فى العملية الانتخابية.

٢ـ الربط بين جهاز الدولة ـ بمعناه الشامل ـ والحزب الحاكم يجعل من الصعب على أحزاب المعارضة أن تجد مساحة من العمل السياسى، ويخلق شبكة من التحالفات على المستويات القاعدية، وبخاصة فى الريف قائمة على التعبئة وتوزيع المكاسب Networks of Patronage، ولا تزال هناك ما يشبه العقيدة المتجذرة لدى قطاع عريض من العاملين فى الدولة المصرية، وبخاصة أجهزتها السيادية، مفادها أن المعارضة تعبر عن انشقاق أكثر من كونها تجسيدا للتنوع السياسى.

٣ـ تواجه منظمات المجتمع المدنى ـ أو ما يُطلق عليه «رأس المال الاجتماعى» ـ صعوبات حقيقية، بعضها يعود إلى قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م، وبعضها يعود إلى البنية المؤسسية لهذه المنظمات. المشكلات القانونية عديدة أبرزها احتفاظ الجهة الإدارية ـ وزارة التضامن الاجتماعى فى الوقت الراهن ـ بحق إشهار وحل الجمعيات وفق عبارات فضفاضة مثل: «ارتكاب مخالفة جسيمة للقانون أو النظام العام أو الآداب»، وفرض قيود قانونية على حقها فى التقاضى، فضلا عن العقبات التى تكتنف مساعيها للحصول على تمويل خارجى، والتى تزداد بالطبع فى حالة ما إذا كانت المنظمة تنتمى إلى الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية ـ أى المنظمات الدفاعية. أما المشكلات البنيوية فإنها تتعلق بغياب ثقافة التطوع، وغلبة الثقافة البيروقراطية على العمل الداخلى، وشيوع الخلافات بين المنظمات الحقوقية ـ تحديدا ـ فى بعض الحالات على الحصول على تمويل خارجى، يضاف إلى ذلك ضعف التنسيق فيما بين الجمعيات التى تعمل فى المجال نفسه.

٤ـ الأحزاب السياسية فى حالة حصار حقيقى من خارجها وداخلها على السواء. يتمثل الحصار الخارجى فى «لجنة شئون الأحزاب» التى تمتلك حق إضفاء الشرعية على حزب بلا وجود اجتماعى واقتصادى وسياسى، وتحرم حزبا آخر من التواجد رغم أن لديه كل مقومات التنظيم السياسى. وعادة ما تؤدى الأحزاب الضعيفة القائمة على الساحة السياسية إلى مزيد من الركود السياسى، وتصبح مجرد «محلل» للحزب الحاكم، ومثار لتراجع الظاهرة الحزبية ذاتها فى عيون قطاعات عريضة من الجماهير. وبالرغم من ضعف الأحزاب القائمة فإن الحصار الأمنى المفروض عليها يحول دون أن

تلعب أى دور على صعيد التنشئة السياسية خارج مقراتها الخاوية. أما أسباب الحصار الداخلى للأحزاب فتعود إلى الافتقار إلى الديمقراطية الداخلية ومن أبرز ملامحها: هيمنة نخب مستبدة على شئونها، تناضل فى الظاهر من أجل التغيير السياسى فى الدولة، فى حين أنها تضن على أعضائها بالتداول السلمى للسلطة. ويسود العمل الحزبى ظاهرة الشللية، والتحزب على أساس الولاء، وكثرة الانشقاقات، واللجوء للعنف وأحيانا البلطجة لحسم الصراع على السلطة مثلما حدث فى حزب الوفد.

المساواة

١ـ تشعر فئات فى المجتمع المصرى بالغبن، والافتقار إلى المساواة الكاملة، وفق خطوط عديدة للانقسام. هناك تمييز على أساس دينى (مسيحى ـ إسلامى)، أو مذهبى (سنى ـ غير سنى)، أو نوعى (امرأة ـ رجل)، مناطقى (ريفى ـ حضرى)، اجتماعى (أغنياء ـ فقراء). فى العقود الثلاثة الأخيرة طفا على السطح الصراع الطائفى ـ الإسلامى المسيحى، وغطى على ما عداه من نزاعات مذهبية أو اجتماعية أو ثقافية، وهى النزاعات التى ـ على ما يبدو ـ اختبأت تحت ركام الصراعات الطائفية.

٢ـ لم يتبن النظام طرحا شاملا للتعامل مع مشكلة «عدم المساواة». فى الوقت الذى اتخذ فيه بعض الخطوات التى من شأنها التقليل من حدة الصراعات ذات الوجه الطائفى مثل: الإجراءات التى تتعلق بتخفيف القيود المفروضة على ترميم الكنائس، أو السماح بمساحة إعلامية محدودة للأقباط، أو تعيين محافظ قبطى، أو اعتبار عيد الميلاد عطلة رسمية... إلخ. هذه الإجراءات ـ رغم أهميتها ـ لم تنبع من رغبة فى المواجهة الشاملة للشأن الطائفى، أو تنطلق من رؤية كلية شاملة لتحقيق المساواة بين مختلف مكونات الشعب المصرى.

٣ـ هناك حالة تمييز فعلى يُواجه بها المواطن المصرى، وبخاصة الفقراء، على صعيد التعامل مع أجهزة الدولة، وفى الثقافة الاجتماعية السائدة على نحو يجعل من «الفقر» أحد كوابح المشاركة السياسية من ناحية، والاندماج السياسى من ناحية أخرى. التهميش يلازم الفقر، و«حالة انعدام القوة ـ Powerlessness» تجعل الفقراء يعانون

وضعا تمييزيا على الصعيد الاجتماعى، وتهميشا على الصعيد السياسى، وتغييبا على الصعيد القانونى، بحيث يتحول «الفقراء» إلى مواطنين غير مكتملى الأهلية يعاقبون ـ بقسوة ـ إذا خرجوا على القانون، وينتظرون «الدية» إذا ارتكب الأغنياء جرما فى حقهم مثلما حدث فى حادثة العبّارة «السلام»، وهو ما يعنى أن النظام القانونى يتجه برمته للانحياز ضد الفقراء، وتدشين ارتباط المال بتحقق حالة المواطنة بمعناها الشامل.

الاستجابية

قياس مدى استجابة نظام الحكم لتوقعات المواطنين ليس بالأمر الهين فى الحالة المصرية، فلا يوجد جمهور قادر على صنع خيارته، ولا توجد آذان صاغية له على الجانب الحكومى.

١ـ غياب البرامج التنافسية البديلة على صعيد السياسات العامة جعل من الصعب على المواطن ممارسة حرية الاختيار السياسى، فلم يحدث أن قدمت الانتخابات حزمة برامج للناخب للاختيار بينها، وتعانى القوى السياسية جميعا من ضعف فى القدرة على صياغة برامج سياسية واقتصادية واجتماعية لها علاقة بمفردات الواقع وقابلة للتنفيذ. يعود ذلك فى جانب منه إلى حالة الركود التى تعيشها نظرا لعدم وجود أى أمل فى إمكانية مشاركتها فى الحكم.

٢ـ غياب الشفافية التى تحيط بالعديد من مفردات العمل السياسى والاقتصادى على المستوى القومى، وهو ما يؤدى حتما إلى التأثير سلبا على قدرة المواطنين على إصدار أحكام، أو بناء اختيارات سياسية واعية. يرافق ذلك تزايد معدلات الأمية والجهل والخرافة مما يحول دون ممارسة التفكير العلمى النقدى تجاه الظواهر الاجتماعية.

٣ـ احتكار الحكومة للجانبين السياسى والتقنى فى صنع وتنفيذ السياسات العامة لا يخلو من تخبط واضح، سواء فى اقتراح وتنفيذ مشروعات قومية عملاقة ثم التراجع عنها والتشكيك فى جدواها، وفتح باب الجدل العام حول مشروعات فى ذاتها فنية متخصصة لا يصلح الجمهور العادى لإبداء الرأى فيها. وأدى غياب التحديد الدقيق المنزه من الغرض السياسى لـ«الصالح العام» إلى «تصاعد» معدلات الشك الجماهيرى وعدم اليقين فى العمل الحكومى.